الشايع: لجنة تعنى بتسعير المنتجات ودعم المزارع الكويتي

قدم النائب فيصل الشايع اقتراحا برغبة جاء فيه: للمزارع الكويتي دور مهم في قضية الأمن الغذائي في البلاد بما يوفره من منتجات للمستهلكين عن طريق توفير أغلب احتياجات الجمعيات التعاونية ونقاط البيع الأخرى من الخضار والسلع المشابهة، الأمر الذي يضمن استمرار حركة العرض والطلب في السوق المحلي ومن ثم الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

وعلى الرغم من تلك الأهمية التي يحظى بها المنتج الكويتي، فإنه للأسف تهدر جهود المزارع الكويتي لمصلحة الوسطاء، فغالبا ما يقوم الوسطاء عند عرض المنتج المحلي بتثمين أسعار المنتج بأسعار متدنية لا تغطي تكلفة الكرتون في أحيان كثيرة، والأمثلة كثيرة على ذلك، فعلى سبيل المثال يكون سعر كرتون الطماطم بالمزاد 100 فلس، لينقله الوسيط الى مراكز البيع من الجمعيات وغيره بسعر يتجاوز الدينار من دون جهد يذكر من الوسيط، وبذلك يكون الوسطاء هم المسيطرين على الاسواق والمستفيدين الحقيقيين، على عكس المزارع الذي يتم «هضم حقه» في بيع انتاجه، ليكتفي بالدعم من دون أن يصل الى تغطية التكاليف الفعلية لمنتجاته.

فيصل الشايع

نص الاقتراح

1 ـ يشكل بقرار من وزير التجارة لجنة تتبع وزارة التجارة، تتكون من ممثل عن كل من وزارة التجارة، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بلدية الكويت، اتحاد الجمعيات، اتحاد المزارعين، هيئة الزراعة والثروة السمكية.

2 ـ يناط باللجنة تسعير منتجات المزارع الكويتي (المنتجات الزراعية الوطنية) وتحديد أسعارها من خضراوات وغيره وفق آلية يحددها القرار (وفقا لنوع الخضار وكميته بالكيلو ـ الوحدة)، على أن تعقد اجتماعا أسبوعيا أو نصف شهري لهذا الغرض.

3 ـ يلتزم عند اجراء مزاد الخضار ان يكون المبلغ الذي حدد من قبل اللجنة هو الحد الادنى الذي يفتتح به المزاد.

4 ـ تضاف نسبة من 10 الى 20٪ أرباحا على الوسطاء عن السعر الذي تمت الترسية عليه، على ان ينقل الوسيط المنتجات الى مراكز البيع ويمارس عمله مقابل تلك النسبة دون ارباح او رسوم اخرى.

5 ـ تضاف 10٪ من السعر بعد وصول المنتج الى مراكز البيع (الجمعيات التعاونية).

6 ـ يتم إلغاء الدعم، وتكون الاسعار للمنتج الكويتي حسب ما تراه اللجنة مقارنة بأسعار المنتج المستورد، وبذلك يحقق المزارع هدفه من بيع انتاجه بأسعار مناسبة، فضلا عن تحديد هامش ربح للوسطاء دون مبالغة، وبالتالي نصل الى سعر جيد للمنتج المحلي يناسب المواطن والمستهلك ويحقق المكاسب لكل الأطراف (المزارع، والوسيط، والمستهلك).

مطيع والطريجي والحريجي يطالبون الحكومة بمحاسبة هيئة اليد العليا

طالب النائب د.أحمد مطيع الحكومة الكويتية بمحاسبة ما يسمى بهيئة اليد العليا والتي اتضح انها تتبنى افكار الهارب ياسر الحبيب وتؤيده في طعنه بعرض النبي ﷺ وصحابته الكرام.

وقال مطيع: اننا لن نرضى ان تمس معتقداتنا ومقدساتنا من قبل البعض.

وأضاف النائب مطيع: ان على المسؤولين في وزارة الداخلية اتخاذ كل الاجراءات ضد هؤلاء ومن يدعمهم وإحالتهم للقضاء حتى ينالوا جزاءهم وفاقا لما افسدوا في الأرض وتسببوا فيه من فتنة في المجتمع بطرحهم الطائفي الضال النتن.

من جانبه، دعا النائب د.عبدالله الطريجي الحكومة إلى اتخاذ الاجراءات القانونية تجاه «هيئة اليد العليا» التي استمرأت الاعتداء على الصحابة رضوان الله عليهم وثوابتنا الدينية، مؤكدا ان لدينا من القوانين ما يكفي لتطبيقها على المسؤولين عن قيام الهيئة ببث سمومها الطائفية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها.

من جهته، طالب النائب سعود الحريجي الحكومة بالضرب بيد من حديد على من يبثون سموم الطائفية البغيضة في المجتمع الكويتي، مشددا على ان من استمرأ المساس بالثوابت العقدية والصحابة الكرام يجب ان يحاسب.

وقال الحريجي ان ما فعلته الهيئة بهيئة اليد العليا من الاساءة الى الصحابة وزرع الفتنة الطائفية يقع تحت طائل المساءلة القانونية، داعيا وزارة الداخلية الى اتخاذ إجراءات عاجلة تجاه هذه التجاوزات الخطيرة التي لن تمر مرور الكرام.

رئيس برلمان السودان يشيد بدور الكويت في تنمية بلاده ودعم السلام

مبارك الخرينج

أشاد رئيس البرلمان السوداني ابراهيم احمد عمر بدور الكويت في دعم بلاده في المجالات التنموية ودعم السلام والاستقرار معربا عن الامل في ان تشهد العلاقات بين البلدين المزيد من التقدم في ظل الرعاية التي تحظي بها من القيادة في البلدين.

كما أعرب عمر خلال لقاء مع نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج والوفد المرافق له بحضور سفير الكويت لدى السودان طلال منصور الهاجري عن اشادته بعمق ومتانة العلاقات الازلية بين البلدين. وشدد رئيس البرلمان السوداني على اهمية دور الديبلوماسية البرلمانية في دعم وتعزيز هذه العلاقات لما يخدم مصلحة البلدين ويحقق تطلعات شعبيهما.

وعلى صعيد متصل عقد وفد مجلس الامة جلسة مباحثات رسمية مع البرلمان السوداني وترأس الجانب الكويتي نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج فيما ترأس الجانب السوداني نائبة رئيس البرلمان عائشة احمد صالح.

وقال الخرينج في كلمة خلال جلسة المباحثات ان «الامة العربية تواجه تحديات ابرزها الارهاب والتدخل الايراني وتحتاج لتوحيد الجهود لمواجهتها». وطالب ايران بوقف «تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية مثل اليمن والعراق وسورية ولبنان والالتزام بالمواثيق الدولية قائلا: «اننا نريد سلاما ولا نريد استسلاما لما تقوم به ايران، كما اننا نفرق تماما بين الشعب الايراني وبين ما تقوم به الحكومة الايرانية». وأشاد بمواقف السودان المشرفة بالمشاركة في عاصفة الحزم والتحالف الاسلامي وموقفه تجاه الاعتداءات على سفارة وقنصلية المملكة العربية السعودية في ايران. كما دعا إلى حل القضية الفلسطينية بما يتوافق مع قرارات الامم المتحدة لاغلاق الباب امام التنظيمات الارهابية وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

ومن جانبها اشادت نائبة رئيس البرلمان السوداني بمستوي العلاقات بين البلدين مؤكدة دعم كل التشريعات التي تسهم في دفع العلاقات.

كما أعربت عن تطلعها للمزيد من التعاون بين البرلمانيين في مجالات التعاون السياسي في المحافل كافة وعلى صعيد كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

الغانم يستقبل رئيس اللجنة الخارجية الصومالي

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يتسلم هدية تذكارية من د. محمد عمدر

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مجلس النواب الصومالي النائب د.محمد عمر طلحة والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وتناول اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها في مختلف المجالات لاسيما المتعلقة بالجانب البرلماني إضافة إلى مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، وحضر اللقاء النائب عبدالله المعيوف.

الحمدان: هل يسمح ترخيص الفنادق بإقامة أحواض سباحة مختلطة؟

وجه النائب حمود الحمدان سؤالا الى وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي جاء فيه: نصت المادة الثانية من الدستور على أن: دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ونصت المادة 10 على أن «ترعى الدولة النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي»، أما القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء فقد تناول في المادة رقم 198 وما بعدها من الفعل الفاضح العلني وخدش الحياء وعد ذلك جريمة، كما جاء في المادة المذكورة ما نصه: «من أتى إشارة أو فعلا مخلا بالحياء في مكان عام أو بحيث يراه أو يسمعه من كان في مكان عام أو تشبه بالجنس الآخر بأي صورة من الصور، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين».

ولما كان النظام العام في الكويت يحرص على حفظ الآداب العامة وعدم الإخلال بها، ويرفض خدش الحياء باللبس الفاضح وغيره في بلد عرف عنه التزامه بآداب الشريعة الإسلامية الغراء والأخلاق العربية الأصيلة، وتميز أهله بمحافظتهم على العادات والتقاليد والأعراف الكويتية، ورفضهم التعري والاختلاط في أحواض السباحة والمعاهد الصحية التي تستلزم خصوصية في ممارسة الرياضة والتمارين الصحية، وحيث إن بعض الفنادق بدأت تتجاوز ذلك فتسمح بالاختلاط في أحواض السباحة والمعاهد الصحية بلباس فاضح ترفضه القوانين والعادات والتقاليد.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 ـ هل تقوم وزارة التجارة والصناعة من خلال أجهزتها ومنها إدارة التفتيش بمتابعة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المشار إليها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بالإجراءات وأسلوب العمل بها ونتائج تطبيقها خلال العامين الماضيين وبيان عدد الحملات التفتيشية التي قامت بها لمعالجة هذا الموضوع والنتائج التي أسفرت عنها هذه الحملات.

2 ـ هل يسمح ترخيص الفنادق بإقامة أحواض سباحة ومعاهد صحية بشكل مختلط دون مراعاة للقيم وعادات المجتمع الكويتي الأصيلة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فيرجى تزويدي بنسخة من الترخيص والجهة المسؤولة عن إصدار الترخيص، وإذا كانت الإجابة بالنفي فيرجى تزويدي بالإجراءات المتبعة حيال هذه المخالفات.

3 ـ ما خطة الوزارة المستقبلية لوقف انتشار هذا الأمر؟

حمود الحمدان

عقد مؤتمرا صحافيا في مقر تجمع المسار المستقل وردّ على رئيس لجنة الميزانيات

الراشد يطالب مجدداً بإعادة المترو وسكك الحديد إلى «المواصلات»

خالد الجفيل

عقد تجمع المسار المستقل مؤتمرا صحافيا حمل عنوان «المغالطات التي اثيرت مؤخرا من هيئة الشراكة ورئيس لجنة الميزانيات»، فيما يخص مشروع المتروجيت، بحضور عدد من المهتمين بالشأن السياسي ووسائل الاعلام حيث تحدث رئيس تجمع المسار النائب السابق ورئيس مجلس 2012 المبطل علي الراشد قائلا: تمنيت ان تكون هناك ردة فعل من الحكومة حول ما بينت من التعدي على المال العام الخاص بمشروع المترو وسكك الحديد، الأمر محزن فكان من المفترض ان ينتفض رئيس الوزراء، ولكن مع الأسف وجدنا ردودا غريبة من الحكومة وأغرب من جهات برلمانية، والهيئة في ردودها ناقضت نظمها، حيث ادعت عدم وجود دراسة جدوى للمشروع ولم تكتمل عناصره او تعتمد، وذلك يتناقض مع ما صرح به رئيسها الذي أكد ان الحكومة حسمت أمرها وسيكون المشروع بنظام الشراكة.

وأوضح الراشد ان الحكومة حولت المشروع الى هيئة الشراكة دون دراسة جدوى او مذكرة المستشار، واتخاذ هذا القرار خطير ويدين الدولة، واذا كان عكس ذلك فهذا تضليل من هيئة الشراكة حيث صرح رئيسها بأن المشروع ستتم ترسيته في الربع الاول من 2016 ويبدأ التنفيذ في نهاية السنة، «فيا رئيس الهيئة المستقيل هل كلامك صحيح او فيه تضليل؟ وإذا كانت حجتكم بأن من وقع على العقد مستقيل من منصبه، من الأن نريد ان نقول لكم ألاعيبكم هذه لن تنطلي على ابناء الشعب الكويتي».

وأكد الراشد انه تم منح مزايا للمستثمر لا يحلم بها، بل «يستحي ان يطلبها»، فهل يعقل ان تمنحه الحكومة 40٪، وايضا الـ5٪ التي لم ينص عليها قانون بالإضافة الى تزويده بدراسة الجدوى والتي كلفت المال العام 6,700 ملايين وغيرها الكثير، بالرغم من ان قانون هيئة الشراكة يوجب على المستثمر المبادر تقديم دراسة جدوى للمشروع او الفكرة او المبادرة على ان تكون إبداعية غير مسبوقة التي يود القيام بها كمشروع شراكة من حسابه الخاص ومن مكاتب استشارية عالمية وليس صرف الملايين من الدنانير من الهيئة، ولكنهم يريدون تنفيع «ربعهم» قدموا لهم كل المميزات متجاوزين القوانين والدليل على ذلك عدم النظر لشركة الإنماء التي قدمت دراسة جدوى متكاملة للمشروع واتبعت القانون الا انهم لم يردوا عليها بشيء «لأنها ليست من ربعهم» وتمت المفاجأة بمنح كل ما شيء لمستثمر لن يتقدم بشيء إنما كوفئ بترسية المشروع عليه «حتى يأكلوا الكيكة»، وبدأوا الآن بتعويض وتثمين بعض مزارع الوفرة.

علي الراشد متحدثا (أنور الكندري)

وأكد الراشد ان هناك من «دلس» على مجلس الوزراء بتقديم دراسات قديمة تم تعديلها بعد تحويل المشروع الى هيئة الشراكة، بالرغم من توصية دول مجلس التعاون، لأن هذا النظام فشل في هذه المشاريع في الهند وأستراليا وبريطانيا وغيرها، وايضا توصيات البنك الدولي، وتوصيات وزارة المواصلات، والعقد السابق تم التوقيع عليه في 2010 وتم تجديده بأوامر تغيرية بغرض تعديل بعض الاعمال، وجل ما فعلوه هو تقسيم المشروع، وارتفع السعر 294٪، حيث بدأ بنصف مليار وانتهى بـ 21 مليارا شاملة التصميم والبناء والتشغيل بناء على توصية لجنة الخدمات ومدة التعاقد 40 عاما.

وبين الراشد ان ملاحظات ديوان المحاسبة على المشروع أتت حول ارتفاع سعر الاتفاقية المعروضة على الديوان بنسبة 294٪ بالرغم ان المعروض على الديوان هو نفس الاتفاقية السابقة المتمثلة في إنشاء مترو الا انه تم تقسيم العمل الى 7 أجزاء مما يتطلب زيادة في تفاصيل الاعمال ولكن المضمون لم يتغير، والسعر المعروض مبالغ فيه مقارنة بالقيمة الأصلية، وهناك زيادة 9 أشهر على المدة، وأمر تغيري بقيمة ربع مليون على الدراسة.

وأضاف الراشد: وصلت لدي يا سمو الرئيس أوراق المستثمر المبادر الذي قدم لكم دراسة الجدوى في مشروع المترو وسكك الحديد ولم تردوا عليه، اريد ردكم لمن تريدون هذا المشروع؟، يا رئيس الوزراء كلف أحد الوزراء لتسلم الملف لتتضح لكم الحقيقة لأن وزير المالية لديكم «ميت»، أنا لن أطالب بإلغاء المشروع إنما يعود الى وزارة المواصلات ويمر بشكل طبيعي مثلما قال: الوزير السابق الأذينة.

وردا على رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبدالصمد قال الراشد: ادعى انه لا يوجد شيء، ولم يتم رصد مبلغ، فأقول له ان لم تسمع به فأنا أنبهك وهذا المشروع وضع في الخطة الخمسية، فمن المفترض ان تتأكد ونحن لسنا في خصومة يحب ان نضع يدنا مع بعض لمحاربة سراق المال العام، ولكن أنت وضعت نفسك بموقع انني أرد عليك كان بإمكانك أن ترفع التلفون بحكم العلاقة التي بيننا، مثلما عمل النائب صالح عاشور الذي أقدم له التحية والتقدير، الذي اتصل واستفسر عن الموضوع وطلب معلومات ووجه من خلالها أسئلة ولديه اخرى سيتقدم بها لوزير المالية، يا رئيس لجنة الميزانيات حاسب على تحويل المشروع الى هيئة الشراكة بالرغم من التوصيات، حاسب على المبررات التي قالتها هيئة الشراكة داخل مجلس الوزراء الأرقام التي وضعت لهم وتختلف عن الأرقام الحقيقية ليقنعوا بها مجلس الوزراء بالذهاب الى هيئة الشراكة، وعلى تكلفة دراسة الجدوى التي دفعتها الهيئة، وعلى ارتفاع السعر 295٪، او حاسب الحكومة بحسب ما صرحت يا رئيس لجنة الميزانيات بأن الحكومة تقاعست عن تحصيل مليار و840 مليون دينار من مستحقاتها والتي ستسقط بالتقادم، وتصريحك الآخر بأن هناك مخالفات بالجملة في توزيع المزارع وعلى الحكومة البدء في تنظيم الحيازات الزراعية وقسائم الشويخ الصناعية، وايضا سؤالك حول تعيين هيئة الطرق لغير المتفرغين يستحق المساءلة السياسية وهي الهيئة المنوط بها العمل بالمترو وسكك الحديد، وقلت: ان هناك 531 مشروعا بموازنة الدولة بكلفة 19 مليارا معظمها لم ينفذ، هذا كله كلامك، لديك هذه المعلومات ولم تحاسب، أنا لو لدي هذه المعلومات فلن أذهب الى النيابة، أذهب بشكواي الى الأمم المتحدة، وأيضا صرحت بأن ما تم تنفيذه من خطة التنمية قرابة 6,4٪، وقلت لرئيس الوزراء إما ان تسرع في خطة التنمية وأما يكون مصيرك «تشرب چاي في ديوانيتك» هذا الكلام لو قايله علي الراشد لأصبحت مشكلة، لكن اللي يقوله رئيس لجنة الميزانيات الذي يدافع عن هيئة الشراكة، وايضا يقول في أحد تصريحاته ان هناك شركة جديدة تطالب الحكومة بتعويض مليار دينار ويجب ان تتدارك الحكومة هذه القضية كي لا تتحول الى داو ثانية، وايضا تصريح آخر بأنه تبين وجود مخالفات في الحساب الختامي للفتوى والتشريع بمخالفتهم قرار ديوان الخدمة، وأيضا الحساب الختامي لوزارة الإعلام، ودعونا المسؤولين لتلافيها هل تلافوها يا سيد؟ وأيضا هناك تجاوزات بقيمة مليوني دينار في الأوقاف هذه كلها تصريحاتك، هل حاسبت؟ اترك موضوع المترو، ويقول أيضا بلغ السيل الزبى من هذه الحكومة، ما كنت أتمنى أني أرد عليك وتعرف موقفي وزاملتك في عدة مجالس وإنني لا أتطرق لموضوع إلا بعد الدراسة ووفق مستندات.

وتابع الراشد: إذا كان هناك خلاف في وجهات النظر بيني وبينك يا سيد على قضية سبب مقاطعتكم لمجلس الأمة، هذه قضية مختلفة بخصوص الخلية، القضية الوحيدة التي انتفضت فيها، نحن مصدقين موضوع الخلية وأنت عير مصدق ويمكن الأدلة التي قدمت فقط من الداخلية والقضاء قال كلمته، فهل حاسبت وزير الداخلية عليها؟ من أجل أن تثبت اننا نحن جميعا مخطئون وانت الصح وإذا كانوا أبرياء كما هو معروف من وجهة نظرك فهل حاسبت من ظلمهم؟ حتى لو لم تجد أغلبية للمحاسبة فسجل موقفا، لكن ليس ان تقاطع المجلس على حكم قضائي، هذه قضية الكويت عندك فقط وكل هذه المليارات ولا شيء «أبدا مو هذه الهقوه فيك سيد» ويعز علي ان أوجه هذا الكلام لك، لأنني كنت متوقعا ان تحط إيدي بإيدك للحفاظ على المال العام وأنا لا أشك في ذمتك إطلاقا، لا تكون ردة فعلك على قضايا المال العام شخصية.

واستغرب الراشد انه بالرغم من أهمية الموضوع إلا ان وسائل الإعلام تنشر كلامه بمربع صغير في صفحاتها الداخلية، ومن هم يدافعون عن المشروع على وضعه الحالي وبالرغم من كل هذه التجاوزات تنشر آراؤهم وردودهم على الصفحات الأولى، بالرغم من ان الحق الصحافي تكون الردود والوجهتان المختلفتان في موضوع ما تأخذ مكانا في الصفحة نفسها وتتاح لها المساحة نفسها.